



بتصدير أزمته «القيادية» لضباط أقل منه شأنًا كان على رأسهم الجنرال أودي آدم قائد المنطقة الشمالية الذي حمّله مسؤولية الفشل الميداني للجيش، مما اعتبر سلوكاً غير حكيم من قائد جيش تجاه أحد ضباطه في ساعة مصيرية يمر بها الجيش. وقد اعترفت أوساط سياسية رفيعة المستوى بالخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه في تعيين قائد الجيش من سلاح الجو في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخه.

على المستوى النفسي والميداني الخاص بالجنود، كشفت الحرب الفاشلة عن تراجع في مستوى الأداء الميداني للجيش، وتدهور في لياقة جنوده البدنية، بل وتدني واضح في مستوى التدريبات التي يتلقونها، علماً بأن المحاور الأساسية التي تركز النقاش حولها تمثل في جاهزية الاحتياط والجيش النظامي للحرب، العمليات البرية وفعاليتها، مفهوم الأمن، تراجع قوة الردع، أجهزة الاستخبارات، سلاح الجو وحدود قدرته على حسم المعارك، التفكير العملي لقيادة المعارك، الصورة الإستخباراتية التي تبورت قبل وأثناء الحرب، الإصلاحات التي ينبغي أن يخضع لها الجيش في ظل مستجدات محلية وإقليمية وعالمية.

أما عن الآثار التسلحية، فقد دفعت هزيمة الجيش على أكثر من ساحة إلى ان تطالب قيادته فور انتهاء الحرب بزيادة ميزانيته خلال السنوات الثلاث القادمة بما يتراوح بين ٦ إلى ٧.٦ مليار دولار، علاوة على ميزانية وزارة الحرب السنوية البالغة ١٠.٢ مليار دولار، يضاف إليها ٢.٢ مليار دولار مساعدات عسكرية سنوية أمريكية، ويستهدف جزء من هذه الميزانية لتجديد مخزون الأسلحة وشراء عتاد وآليات، بدلاً من الذي تضرر أو تم تدميره في الحرب، ومن بينها عشرات المدرعات ودبابات «الميركافاه»، حيث يكلف إنتاج الدبابة الواحدة ٢ مليون دولار، بالمنااسبة فقد استخدم الجيش خلال الحرب الأخيرة ٤٠٠ دبابة «ميركافاه» دمرَ المقاومون حوالي ٧٠ منها، مع العلم بأن النفقات

الحسم العسكري مع حزب الله في لبنان، ومع حماس في فلسطين، هو أمنية أكثر منه مسألة واقعية، لأن جيشاً نظامياً لا يستطيع قهر جيش عصابات، ودولة لن تغلب على منظمة مقاتلة متنقلة.

الفشل العسكري للجيش يتطلب من المراقب العسكري مساحات عديدة من الورق والمداد، لكن الفشل الأبرز تمثل في حدوث إجماع إسرائيلي داخلي، وإلى حد ما داخل بعض أوساط الجيش، يتركز في أن الحرب التي دارت ضد لبنان ليست سوى «عريضة غريزية» من رئيس هيئة أركان «متغطرس» يسعى للتغطية على إخفاقاته، وحكومة «انبطاحية منجرة» وراءه، رغبة في الحصول على رصيد جماهيري رخيص لذاتها، لاسيما وأن الحرب بعد انتهائها لم تحقق سوى حقيقة مريرة وكئيبة متمثلة في فشل مهين، وعلى رأسها إخفاقات التوغلات البرية التي منحت مقاتلي المقاومة أهدافاً ثابتة سهلة للضرب، في ظل أن الحركة الكثيرة للقوات البرية ودباباتها في وضوح النهار حولتها لأجسام مكشوفة ومعرضة لضربات مضادات الدروع التي يملكها المقاومون.

الأكثر إيلاماً للجيش وقادته أن معارك بنت جبيل ومارون الراس كشفت الثمن الحقيقي للقتال، وبعيداً عن أعداد القتلى والمصابين والدموع المنهمرة من الجنود، فقد تواصلت الضربات التي تلقتها (إسرائيل) في رموزها العسكرية: البارجة البحرية، وحدات النخبة الخاصة، إصابة عدة مروحيات، إعطاب دبابات مركافاه.

الإخفاق العسكري الأكثر بروزاً جاء على لسان مجموعة من الجنود والضباط، حين زارهم وزير الحرب عمير بيرتس في أواخر أيام الحرب حين خاطبوه: «جميعنا امتثل للأوامر العسكرية، ولكن رجاء، استخدمونا بطريقة ذكية، لا تدخلونا إلى مغامرات لا يمكننا التصدي لها»، هذا الرجاء يعني ببساطة أن تحقيقاً «جدياً» في مجريات الحرب سيحدث هزة أرضية في الجيش الإسرائيلي! أكثر من ذلك فقد طالب المؤرخ الإسرائيلي الشهير توم سيفغ بتشكيل لجنة مؤرخين لفحص «كيفية انزلاق إسرائيل بأكملها» إلى هذا المنحدر الخطير والحاد.

الجيش يحصد آثار الفشل

خلفت الإخفاقات المتواصلة للجيش الصهيوني في الحربين الفاشلتين اللتين شنهما على قوى المقاومة في فلسطين ولبنان، آثاراً متعددة الاتجاهات، من أهمها: على الصعيد الإداري، ثارت الشكوك حول مدى نجاح القيادة العسكرية للجيش في إدارة الحرب، وخاصة من قبل قائد هيئة الأركان دان حالوتس، حين قام

العسكرية خلال الحرب على لبنان بلغت ٤٥٤ مليون دولار.

الأثر الأشد قسوة لهذه الإخفاقات العسكرية تمثل في طرح أسئلة مصيرية تتعلق بقدرة الجيش على حماية الدولة، وهي التي تضع كل ثقتها في هذه المؤسسة، فبعد أن وجهت له ضربات «مهينة» في غزة ولبنان، وخاصة أسر جنوده من داخل دباباتهم طرحت أسئلة من قبيل: من يحمي من؟ المدنيون أم العسكريون؟ في إشارة واضحة إلى اهتزاز الثقة بالجيش وقدرته على أداء مهامه المناطة به، والأهم من ذلك استطاعته توفير الحماية للكيان بأسره.

من الواضح أن الهزات الأرضية التي تعرض لها الجيش الإسرائيلي في فلسطين ولبنان، وارتداداتها التي ما زالت أصداءها تتردد بين قيادته وجرنالاته، لن تسفر عن توجه استراتيجي جديد مغاير لما كان عليه الجيش سابقاً، خاصة في ضوء تبادل الاتهامات بين المؤسستين السياسية والعسكرية، وتحميل كل منهما للمسؤولية على الآخر في «الفضيحة» التي حدثت.. وإلى حين انتهاء مفاعيل هذه الهزات سواء بالإطاحة ببعض الرؤوس الكبيرة، سياسياً أو عسكرياً، سيكون واضحاً ما إذا كان الجيش يمتلك رؤية عسكرية جديدة للتعامل مع ملفات إقليمية تبدو أكثر سخونة من ملفات حماس وحزب الله. ■